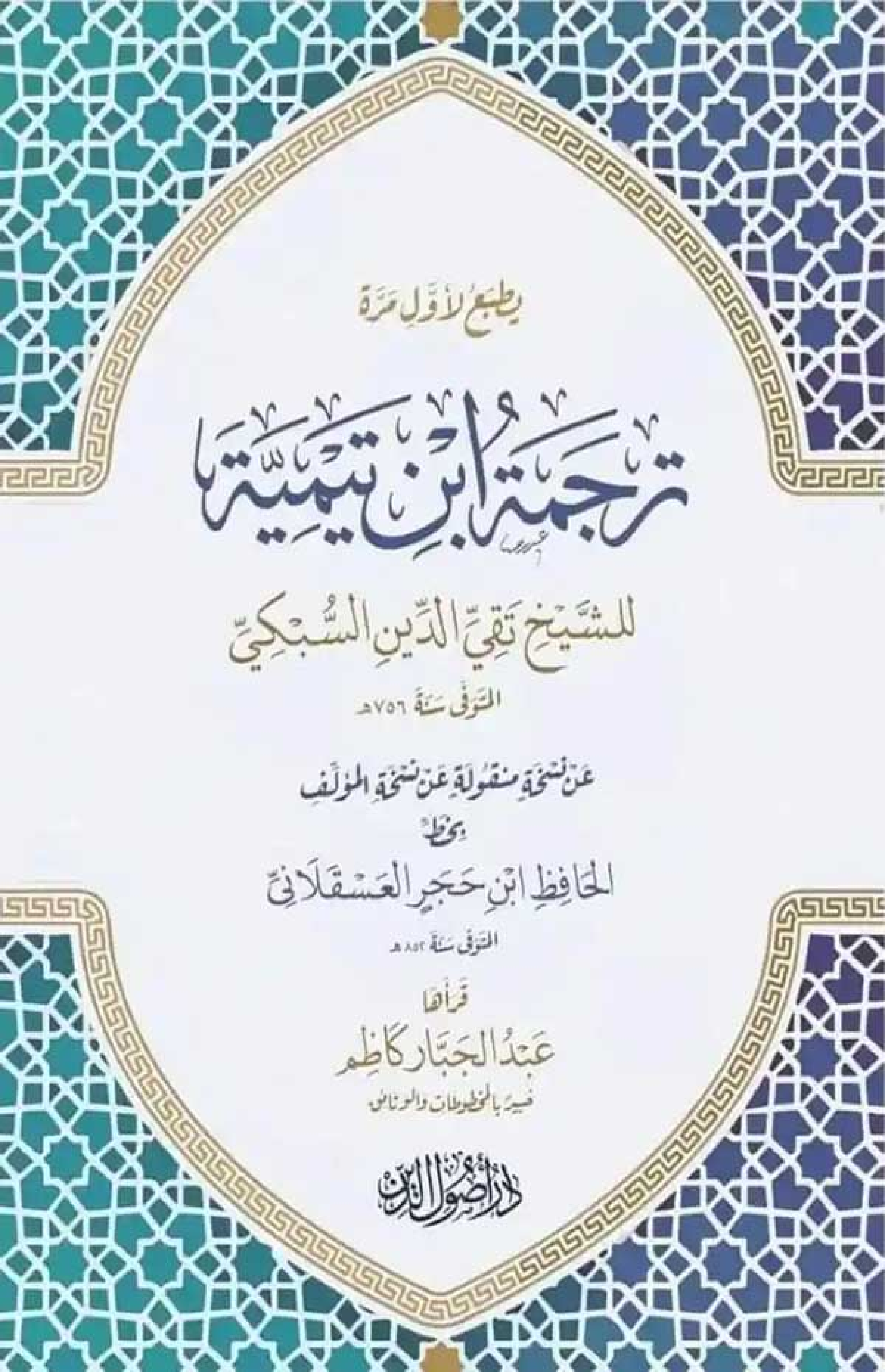

يطبع لأول مرة
ترجمة ابن تيمية
للشيخ تقي الدين السبكي
المتوفى سنة ٧٥٦هـ
عن نسخة منقولة عن نسخة المؤلف
بخط
الحافظ ابن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ
قرأها
عبد الجبار كاظم
خبير بالمخطوطات والوثائق
دار أصول الدين

ترجمة ابن تيميَّة
بخطِّ الشيخ تقيِّ الدين السُّبْكِيّ
- حَرْفًا حَرْفًا -

أحمدُ بنُ عبد الحليم بنِ عبدِ السلام بنِ تيميّة الحنبليُّ، المنعوتُ: تقيّ الدين.

وُلد سنةَ إحدىٰ وستّين وستّمائة، ونشأ بدمشق، ونَبَغَ في العلم، وكان فيه فَرْطُ ذكاءٍ وحِفظ. فلمّا كان بعدَ التّسعين وستّمائة، بَدَتْ منه أمورٌ وكلامٌ في العقائد -في النُّزول والاستواءِ ونحوِهما ممّا يُنسب إلىٰ الحشوية والمجسِّمة- وعُقِدَ له مجالسُ بحضور القضاة والعلماء بدمشق، ونُودِيَ علىٰ عقيدته -بدمشق- والتحذير منها. وتَكَرَّر ذلك منه، وتكرَّر عَقْدُ المجالس لسببه. وأكثرُ العلماء بالشام -في ذلك الوقت- عليه، وبعضهم معه لأنه كان فيه ما يقتضي[1] مَيْلَ كثيرٍ من الناس إليه -من العوامِّ وبعضِ الفقهاء- لِعِلْمٍ كثيرٍ عنده -حفظًا ونقلا-

---

(١) كَتب الحافظُ ابنُ حجر بعدها: «ذلك»، ثُمَّ ضَرَبَ عليها، فدَلَّ هذا علىٰ إلغائها.

يَبْهَرُ كثيرًا[1] من الناس به، وَتَوَسَّعَ فيه بحفظه وذهنه، من غير أن يتهذَّبَ [به][2] بشيخ، وليس بيده شيءٌ من المناصب، ويقصِده جماعةٌ من التُّجَّارِ بأموالهم، فيبذلها للمحتاجين من أهل الحديث، والعلم، وغيرهم، فمالت نفوس كثير من الناس إليه.

وزاد في ذلك، وصار تُنْسَبُ إليه عظائمُ في العقيدة والتكلُّم بها؛

(١) كَتب الحافظُ ابنُ حجر فوقها: «كذا»، وكأنّه قرأ «يُبْهَرُ» بالبناء على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فكان حقُّ «كثيرًا» عنده أن تكون مرفوعة.

(٢) لَحَق في الهامش.

[illegible]

لأنّه نشأ علىٰ أمرٍ، واستعان عليه بفضل ذكاءٍ ووفور حِفظ، فصار كلُّ شيءٍ تَعلّمه يصرفه إلىٰ ما في نفسه. وإذا بَحَثَ معه العلماءُ في تلك المجالس لَمْ ينضبط، ويقول قولًا يفهم العوامّ وأكثر الناس منه شيئًا، ويُلقيه إليهم في مجالس الوعظ والإفتاء، فإذا حاقَقَهُ العلماءُ عليه زاغَ وأَبْرَزَهُ في معنًىٰ آخر في قالبٍ آخر، ثمّ ينصرف إلىٰ أصحابه مِن تلك المجالس علىٰ تلك الحالة الأُولىٰ.

واشتهر صِيتُهُ في الآفاق، وملأ اسمُهُ الأقطار. وأكثرُ الناس لهم الظاهر، حتىٰ جمعٌ من المحدِّثين والفضلاء يُحبُّونه ويُعظِّمونه، ويُؤرِّخون لِحَالِهِ وأُمُورِه، بما في نفسهم له من المحبَّة والتَّعظيم، ويَحْمِلون كلامَه علىٰ أحسنِ المحامل.

وتفاقَمَ الأمرُ في ذلك جدًّا، وعلماءُ الشامِ وقضاتُها يُنْكِرون عليه، إلّا مَن له غَرَضٌ أو هوىً. فوردتْ أخبارُهُ إلىٰ الديار المصريّة، فقام علماؤها في أمره مع ولاة الأمور، فسمعتُ الشيخَ تاجَ الدين أبا العباس أحمدَ بنَ عطاء -القائمَ بطريقةِ أبي الحسن الشاذليّ، المتكلِّم علىٰ الناس في التصوُّف- يقول للشيخ شمسِ الدين الجَزَرِيِّ الخطيب -المشارِ إليه في ذلك الوقت في أصول

الدين، وأصول الفقه–: «ابنُ تيميَّة عَمِلَ أهل دمشق فرقتيْن يُكفِّرُ بعضُهم بعضا، ويَلعن بعضُهم بعضا، [وهذا](١)

(١) تعقيبة.

وهذا أمرٌ لا يُصبر عليه».

وكان مدبِّر[1] الدولة الناصرية في ذلك الوقت: بِيبَرس، وسلّار. فاجتمع العلماءُ بهما في ذلك، وكان من جُملة العلماء المالكيّة: أبو عبد الله القرويُّ -يُشارُ إليه في العلم والدين ومذهبِ مالكٍ رحمه الله- وكان بيبرس يعتقد فيه، فأخبرني الشيخُ علاءُ الدين القُونَوِيُّ الذي صار قاضيَ القضاة بدمشق -وكان حاضرًا معهم في ذلك المجلس- أنّه سمع أبا عبد الله القرويَّ المذكورَ يقول لبيبرس: «ما أنت رُكْنُ الدين[2]! أنت هَدْمُ الدين! كيف تُخلِّي هذا؟ الله[3] تعالىٰ يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]».

---

(١) لعلَّها في الأصل: مدبِّرًا.

(٢) لُقِّبَ بيبرس المذكور: «ركن الدين»، تَيَمُّنًا بلقب الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البُنْدُقْدَارِيّ.

(٣) كتب الحافظُ ابنُ حجر كلمة «كذا» فوق اسم الجلالة، وكأنّه اعتبر أنّه سَقَطَ حَرْفُ عطفٍ قبله.

فَبَرَزَ المرسومُ الشريفُ السلطانيُّ المَلَكِيُّ الناصريُّ[1] في ذلك الوقت -وهو في سنة خمس وسبع مائة- فأُحْضِرَ وَوَصَلَ عصْرَ الخميس، فطلع[2] إلىٰ القلعة، فعُقِدَ له مجلسٌ بُكرةَ نهارِ الجمعة، وأَحْضَرُوا عقيدةً بخطِّه، وادُّعِيَ عليه فيها -في مجلس سلّار نائب السلطنة- عند قاضي القضاة زين الدين ابن مخلوف المالكيّ؛ لأجْلِ الإثباتِ علىٰ الخَطِّ بحضورِ بقيَّةِ القضاة، وحُبس في ذلك الوقت بقلعة الجبل. وطُلِبَ لسببه جماعةُ الحنابلة بالديار المصريّة، وأُخِذَتْ خطوطهم بالرُّجوع عمّا يُنسَب إليهم،

(١) نسبةً إلىٰ الملك الناصر محمد بن قَلاَوُون.

(٢) كتب الحافظُ ابنُ حجر كلمة «كذا» فوق كلمة «طلع»، وكأنّه قرأها «طُلِعَ» بالبناء للمجهول، فأراد الإشارةَ إلىٰ سقوط كلمة «به» بعدها.

[illegible]

وكتب اسمه [illegible] كل من كان [illegible]

[illegible] وغيرهم [illegible] لاجل هذا المرسوم قاضي قضاة دمشق

[illegible] القضاة بالديار

المصرية [illegible] ذلك [illegible] جاء [illegible] الدين المالكي

المالكي و شمس الدين [illegible] الحنفي [illegible]

المدرسة [illegible] فاحتج [illegible]

وكان [illegible]

[illegible] عبد [illegible]

[illegible] قاضي القضاة [illegible]

[illegible] الحنبلي [illegible] الدين [illegible]

والشيخ علاء الدين [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] ابن مروان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وكُتِبَ مراسيمُ شريفةٌ سلطانيّة بعزل كُلّ من كان مِن أصحابِ ابنِ تيميّة -مِن قاضٍ، ومُدَرِّسٍ، ومُوَقِّعٍ، وغيرِهم- فعُزِل لأجْل هذا المرسوم قاضي قضاة، ومدرِّسٌ كبير، وخلائقُ ممّن كانوا يَعتقدون فيه.

وكان قضاة القضاةِ بالديار المصريّة في ذلك الوقت: بدر الدين ابن جماعة الشافعيّ، وزين الدين ابن مخلوف المالكيّ، وشمس الدين السَّرُوجيّ الحنفيّ، وشرف الدين الحَرَّانيّ الحنبليّ. وما برح في المحبس -في القلعة- إلىٰ سنة سبع[1] وسبع مائة، فأُخْرِجَ واجتمعتُ به، وكان مِكْثارًا. وما أُخْرِجَ حتىٰ أُخِذَ خَطُّهُ، والشهادةُ عليه بما يَقتضي الرجوعَ عمّا نُسِبَ إليه. فبَعْدَ قليل، ذُكِرَ عنه العَوْدُ، فعُقِدَ له مجلسٌ كنتُ حاضِرَه في المدرسة الصالحيّة، بحضور قاضي القضاة الشافعيّ، والقاضي الحنبليّ شرف الدين الحَرّانيّ، والشيخِ نجم الدين ابنِ الرِّفْعة إمامِ الشافعيّة، والشيخِ علاء الدين الباجيّ شيخِ الأصول، وعزِّ الدين النِّمراويّ فاضلِ الشافعيّة، ونائب دار العدل ابن برواناه.

(١) كأَنَّ الحافظَ ابنَ حجر كتب: «سمعه» في الهامش؛ للإشارة إلىٰ أنّ المذكورَ في المتن هو: «سبع» لا «تسع».

وصار يَطلب الانتشارَ في الكلام، فمنعه النِّمراويّ، فأَضْجَرهم، فسمعتُ ابن الرِّفعة يقول: «أنَا ما أَعْرِفُ إلّا: قال القاضي حسين: من قال كَيْت وكَيْت، فقد كَفَر». فقام ابنُ تيميّة، وأَلقىٰ عمامتَه، وكَشَفَ رأسَه، وصار يقول: «اقتلوني»، حتىٰ قام إليه نائبُ دار العدل فردَّه.

ثُمَّ جِئتُ أنَا -عَقِبَ ذلك- إلىٰ الشام، فأَوْقَفَني عبدُ الله بنُ المحبّ الحنبليُّ المحدّث علىٰ كتاب تقيِّ الدين لأمّه،

بعد طلبه منه وإذا ذكر الحمد المكرم وأحمد في عيسى كلام
وأنكر الاستغاثة والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم فحبس إلى أن [illegible]
بجوار [illegible] حبس بعد [illegible] إلى [illegible] بحبس الشرع الذي [illegible]
العلم بالقاهرة من إنكار الاستغاثة بالرجل [illegible]
أرسل إلى الإسكندرية فحبس بها إلى [illegible] البلد [illegible] الكرك
وخرج إلى الشام [illegible] بعض الغرب سنة عشر وسبعمائة وأسكن
في [illegible] سنة [illegible] حضر علاء الدين [illegible]
[illegible] أهل الكوفة [illegible] بسبب [illegible]
[illegible]
في سنة [illegible] وفرع الكلام وإذا
به [illegible] البعض [illegible]
[illegible]
البلدي [illegible]
ببلد [illegible] البعض [illegible]
[illegible]
على [illegible]
[illegible] علمه في بلاد [illegible] الطلاق [illegible]

يقول لها فيه: «قد أخزىٰ اللهُ جندَ إبليس».

ثُمَّ بدا منه في عيسىٰ كلامٌ، وإنكارٌ للاستغاثة والتّوسُّل بالنبيّ صلىٰ الله عليه [وسلّم]، فحُبِسَ في الإسكندريّة، بعد أنْ كان حُبِسَ بعد المجلس الذي حَضَرْتُه بحبس الشرع الذي في حارة الدَّيْلَم بالقاهرة. فلمّا أنكر الاستغاثة بالنبيّ صلىٰ الله عليه وسلّم أُرسِل إلىٰ الإسكندريّة، فحُبس بها، إلىٰ أن جاء السلطانُ من الكرك، فأُخْرِجَ بالشفاعة فيه مِن بعضِ العرب في سنة عشر وسبع مائة. واستمرَّ في القاهرة إلىٰ سنة ثِنْتَيْ عشرة، فأَخْبَرَني عزُّ الدين النِّمراويُّ أنّه أفتىٰ سلّارَ بقتل أهل الحَوْفِ[1] المرازِقة، وهم فقراءُ -يُنْسَبون إلىٰ عثمانَ بنِ مرزوق- يقولون: «إن شاء الله» في جميعِ أمورهم، أو غالِبِها.

ولمّا كان في سنة ثمان عشرةَ جاء الخَبَرُ بأنّه يُنكرُ وقوعَ الطّلاقِ إذا حلف به وحنث. فجَمَع السلطانُ قضاةَ القضاةِ بالديار المصريّة، وهم: بدر الدين ابن جماعة، وشمس الدين الحريريّ، وزين الدين المالكيّ، وتقيّ الدين المقدسيّ الحنبليّ، فاتّفقوا علىٰ منعه من الفتوىٰ، وكَتَب السلطانُ بذلك إلىٰ تَنْكِز،

(١) وضع الحافظ ابنُ حجر علامةَ إهمالٍ تحت الحاء. والحَوْفُ بمصر.

فمنعوه في الشام، وقضاةُ القضاة بها[1] إذ ذاك: نجم الدين ابن صصرىٰ الشافعيّ، وصدر الدين عليّ الحنفيّ، وجمال الدين الزواويّ المالكيّ، وشمس الدين ابن مسلم الحنبليّ. ورددتُّ أَنا عليه -في تلك السَّنَة- ما قاله في الطلاق -في الفتوىٰ

(١) كُرِّرَتْ عبارة: «كتب السلطان بذلك إلىٰ تنكز»، ثمّ ضُرِبَ عليها.

التي حضرت منه- في مجلَّدٍ سمَّيتُه: «التحقيق في مسألة التعليق».

ثُمَّ بَلَغَنا عنه أنّه أَنْكَرَ وقوعَ الطلاقِ الثلاث بكلمةٍ واحدة. ثمَّ خَتَم ذلك بطامَّة لا تُقال، وعثرةٍ لا تُستقال: بإنكارِ السفر لزيارة النبيّ صلىٰ الله عليه وسلّم، فجَمَعَ السلطانُ قضاةَ القضاةِ بالديار المصريّة، وهم: بدر الدين ابن جماعة الشافعيّ، وشمس الدين ابن الحريريّ الحنفيّ، وتقيّ الدين الإخنائيّ المالكيّ، وتقيّ الدين المقدسيّ الحنبليّ. فأَجمعوا علىٰ حبسه، وذلك في سنة سبعٍ وعشرين وسبع مائة، وكَتبوا خطوطهم بذلك. ورأيتُ بعد تفرُّقهم من عند السلطان، جاءَ غلامُ كاتبِ السِّرِّ ابنِ الأثير إلىٰ الصالحيّة، حتىٰ أَخَذَ خطوطَهم. ووَرَدَ المرسومُ الشريفُ[1] بذلك إلىٰ دمشق، إلىٰ تَنْكِز رحمه الله، فأَرسل إليه ابنَ الخطير -وكان حاجبًا صغيرًا في ذلك الوقت- فحَمَلَه إلىٰ قلعة دمشق، فحُبِسَ بها إلىٰ أن مات في سنة ثماني وعشرين وسبع مائة.

(١) كَتب الحافظُ ابنُ حجر بعدها: «إلىٰ الشام»، ثمَّ ضَرَبَ عليها.

وقفتُ لمّا جئتُ دمشق على مثالِ خُطوطِ قُضَاةِ قُضَاةِ مصر الأربعة بحبسه، ونصّ ما كتبه بدر الدين: [...][1].

(١) كَتب الحافظُ ابنُ حجر في الحاشية: «بياض في الأصل».

وكان ما هو العصا بين الدين ابن الحريري فيما اما سول الا العصى
حكم ملوك لمن اليه الاجماع في باب العلاو وماثر ابن الحريري
فبلغ ذلك هـ ـــــ الدمشقي حضر له سابقا اولئك
سبب ولهذا ما يقول نكر في الفقه من الناس ولا يبقى فيها احد وصف
في ذلك الصنعاء وانكر ذلك على جماعة من جهال الناس واكرههم
كان يحكم له صاحب الى وقت شمس الدين الذهبي لذلك
وارسل اليه يحاسبه منها ان يدعو لها داود اتباع
لانهم رعاع لم لما يوفي فيه راح الى السلطان لو ذهبوا
عسكر الى انزل بلادهم من حلب يحذر من اتباع قوم لا خلاف لهم
جهال لم يصبروا به عليه ابتغاء الناس بان يقول
من يعلم ويشدد على الناس فيعودون ولهذا قوله
لمن يسأل من حاله الا ان قصد انس من حكم اكثر وحسن
في مات ملوك لم لا بعد حاله اتباع حكم فيما آن سرع
وما نعلمه من انه منعوت من الفتوى في حساب فلما قال
بقوله يحرم من وله من الاتباع عن الحلف للطلاق ا
ونظر ومن داعا رضي عنا كما اورد نصحه الله من مسلل
في الصمت لا لتقعد بها من الفقه ان كل سلطان عليه.

وكان قاضي القضاة شمسُ الدين ابنُ الحريريّ كثيرًا مّا يقول: «لولا الفضيحة حكمتُ بكفره، لمخالفته الإجماعَ في مسألة الطلاق». ومات ابنُ الحريريّ قبله.

ولمّا جئت إلىٰ دمشق، وجدتُّ له شيئًا آخَرَ لَم نكُن سمِعنا به، وهو أنّه يقول بخروج الكفّار من النار، ولا يَبقىٰ فيها أحد، وصَنَّفَ في ذلك تصنيفًا، وأَنْكَرَ[1] عليه -في حياته- أَصْحَبُ الناسِ له وأكثرُهم -كان- تعظيمًا له: صاحبنا الحافظ شمس الدين الذهبيّ؛ لِسَبَبِ ذلك. وأَرسل إليه يُعاتبه به، فما أفاد فيه، وعاداهُ أتباعُه لِسَبَبِه؛ لأنّهم رَعاع.

ثُمَّ لمَّا تُوُفِّيَ، قلنا: راحَ إلىٰ الله تعالىٰ، وهو أعلم به، عسىٰ أن لا نَذْكُرَه، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤]. فحَدَثَ من أتباعه قومٌ لا خَلَاقَ لهم، جُهّال -قد ضَلُّوا به تقليدًا- يُضِلُّون الناسَ بما كان يقولُه -مِن غيرِ علم- ويتسلَّطون علىٰ الناس به، فيؤذونهم. وهذا لو لَم يكن يعرفُ شيئًا مِن حاله إلّا أنّ قضاةَ الشريعة حكموا بحبسه، وحبسوه حتىٰ مات، فينبغي لمن لا

(١) كانَ الحافظ ابنُ حجر قد كتب: «وأنكروا»، ثمّ محا واوَ الجماعة والألِفَ الفارِقة.

يَعرِفُ حالَه اتّباعُ حكم قضاةِ الشرع وما تَقَلَّدُوه من أمره، ومنعوه من الفتوى في حياته، فكيف يعمل بقوله بعد وفاته؟! وله من الأتباع عَوَامّ يُعَظِّمُونَه تقليدًا، ويُطْرُونَه. فإذا عارضهم عاميٌّ آخَرُ قد عَصَمَهُ اللهُ مِن مِثلِ حالهم -بما يَعتقده فيه من الفقهاء السالمين- تَسَلَّطُوا عليه،

وحلوا الرسم منه لا عجب ان ابن تيمية عالم ولبس الا الا الدحمن
ما قاله العصاة السرده نسبوا لكوا التشبه داركا البحص العارى
منظره لبيه وما شجنها ت الدالى بيه والجلاله
منه ما به فصح الدين ما له علمها ذكر الذى يرجم من
اس عوكما الله السلمين بربهم والحوار بسا الدالة يجلون الى من
لى علوا هـ الاحرف الا النصحة فاى حشد الاغرار
ما ساعد رنجرا الجهر لمرتبه فعل تحديد ياعو ومطرح
العدل والاصـ ومرعا لحاد لاراجى ودوس بنكر البحر
اعجب الاسبا ودور به
لزمان الصطر لسكون حال الدين يجعل لدطر ويواه وهما
عليا ردع على الكلم مجسه مكلم فيه
الاجل عجب مكلم اللدى من اهل العبد هم ويعلمهم كالله الاثهر
مراكز الدرك الا مخفى داخوس على
منه ولا عمهم مرا درح ركا اسا لسيرلهم وسل لل
اخرتنا وله وملوم بعدا لمليب واصله لا
الناس ولو بعد السبب نهدى ره سله ام
فى العوام الا مهجوب من الغر الراعظ طاه قال الله تعالى
وما نصل العرد الراعظ فالحد الا اللسان الرع
لسعصلى ابو يكلم لسد لعلماس ما مرك اللهم سطلوب
السار

وحمَلوه إلىٰ مَن يَنتقم منه؛ لاعتقاده أنّه تَكَلَّمَ في عالِم، وليس ما قاله فيه إلّا بعضَ ما قاله قضاةُ الشريعة فيه، وحكموا فيه لسببه. وإن كان الشخصُ عارفًا فيَنظر في كتبه، وما شحنها به، نسألُ اللهَ العافية.

فالكلامُ فيه -بما فيه- نصيحةٌ في الدين، يُثابُ المرءُ عليها، ويجبُ التحذيرُ منه، ومن أتباعه، كفا الله المسلمين شرَّهم. وأرجو -إن شاء الله- أن لا يكونَ الحامل لي علىٰ كتابة هذه الأحرف إلا النصيحة، فإنّي خَشيتُ الاغترارَ بأتباعه، وبُعد العهد بمعرفته، فقلتُ بعضَ ما أعرفه بطريق العدل والإنصاف، مِن غَيْرِ إطراءٍ ولا إجحاف. ومَن يُنْكِر السفرَ لزيارة المصطفىٰ، كيف تكون حاله؟!

ومِن أعجبِ الأشياء وقوفي له علىٰ ردٍّ علىٰ الحكم بحبسه يَتَكَلَّمُ فيه علىٰ لفظة في فتواه. وهذا الرجل عجيب، يَتَكَلَّمُ للعامّة الذين يُفتيهم، ويَعِظُهم، بكلامٍ لا يَفهمون منه -ولا غَيْرُهم مِن أكثر الناس- إلّا معنًىٰ، فإذا حُوقِقَ عليه أَخَذَ يَتَأَوَّلُه، ويكون قد أَدْرَجَ في كلامه شيئًا ليبقىٰ له طريقا إلىٰ التأويل. وهذا ليس

بيانًا وهُدىٰ، بل تلبيسًا[1] وإضلالا، فإنَّ العوامَّ إنَّما يَفهمون مِن المفتي والواعظِ ظاهِرَ قولهم. وما نُصب المفتي والواعظُ والمعلِّمُ إلّا للبيان، قال الله تعالىٰ لنبيّه صلىٰ الله عليه وسلّم: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. فمطلوبُ الشرع البيان،

(١) كَتب الحافظُ ابنُ حجر فوقها: «كذا». ومُراده أنَّ حَقَّها الرَّفع.

[illegible] للائمة المطلقين وهذا الرجل [illegible]
عند [illegible] فإن كان هذا
مراد من [illegible] الكلام [illegible] الناس على [illegible]
مراد من [illegible] هذا [illegible]
قال [illegible] من هذا الرجل [illegible]
ومن علم منه [illegible]
[illegible] والله تعالى [illegible]
[illegible]
[illegible]

والعلماءُ ورثة للأنبياءِ المطلوبِ منهم، وهذا الرجلُ بالضِّدِّ من هذا عند إحجامه عن ظاهِرِ كلامِه، ونُزُوعِهِ إلىٰ تأويله. فإن كان هذا مرادَه مِن الأوَّل، فلِمَ أَطْلَقَ كلامَهُ وحَمَلَ الناسَ علىٰ ظاهره؟ وإنْ لَمْ يَكُن مرادَه مِن الأوَّل، وإنَّما جَنَحَ إليه عند المُحاققة، فما هكذان[1] شأن العلماء!

فالسلامةُ من هذا الرجل تركُهُ بالكُلِّيَّة، وتركُ كلامه مهما أَمكن. ومَن عُلِمَ منه الفتوىٰ بشيءٍ ممّا انفرد به يُؤَدَّب، ويُؤْخَذ علىٰ يدَيْه، لِيَسْلَمَ الناسُ منه. والله تعالىٰ يَحفظ دينه، ويَنصر مُعِينَه، بِمَنِّهِ وَكَرَمِه.

كُتب في نهار الأربعاء الثاني والعشرين من صفر سنة خمس وخمسين وسبع مائة، بِظاهِرِ دمشق.

انتهىٰ.

* * *

(١) كذا في الأصل، والمقصود: «هكذا».